

المعايير المحاسبية الدولية بين الضرورة و الأثر على النمو الاقتصادي من خلال السوق المالي

أ. بوضياف صفاء

جامعة فرحات عباس سطيف - الجزائر -

Oassadi2007@hotmail.com

الملخص:

يهدف هذا المقال لمعرفة أثر معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS على النمو الاقتصادي للبلد من خلال السوق المالي، خاصة مع التوجه العالمي المتزايد نحو تبنيها بغية الاستفادة من المنافع الاقتصادية متوقعة، حيث توصلنا أن تحقيق هذه المنافع لا يتم إلا بتوافر سوق مالي كفي مما يسمح بتخفيض تكلفة رؤوس الأموال وتحقيق آليات الحوكمة وبالتالي تشجيع المستثمرين باعتبارهم أصحاب الأولوية أثناء تقديم المعلومة المالية والدفع بالنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية، النمو الاقتصادي، السوق المالي، المعلومة المالية.

Résumé :

L'objectif de ce article est connaître l'impact des normes comptables IAS / IFRS internationales sur la croissance économique du pays a travers le marché financier, surtout avec la tendance mondiale de plus en plus vers l'adoption les normes comptables pour profiter des avantages économiques attendus d'eux, et nous pouvons que obtention ces avantages exige des marchés financiers permettant réduire le coût du capital et la réalisation des mécanismes de gouvernance donc encourager les investisseurs et réaliser la croissance économique .

Les mots clés : les normes comptable internationales, la croissance économique, le marché financier.

مقدمة:

تعتبر المحاسبة كنظام معلومات لب الحياة الاقتصادية، ذلك لأنها مصدر المعلومات المقللة من حالة عدم التأكد والمخاطرة لدى متخذي القرار المشكلين للبيئة المحاسبية (مستعملي القوائم المالية، معدي القوائم المالية، الهيئات المسؤولة عن إعداد الأنظمة المحاسبية) وتختلف نوعية القرارات حسب اختلاف طبيعة المصالح، أين نلاحظ سعي أصحاب المصالح إلى التأثير في المحاسبة كل حسب مجال تدخله، باعتبار المحاسبة نظام معلومات مفتوح يؤثر ويتأثر بالظروف المحيطة.

ومع توسع نشاط شركات متعددة الجنسيات وزيادة حجم وعدد التكتلات الاقتصادية بزغت ضرورة إلغاء الاختلاف المحاسبي وإيجاد لغة محاسبية موحدة توفر معلومة مالية مفهومة وقابلة للمقارنة من طرف مختلف المستخدمين، بحيث تضمن انتقال رؤوس الأموال بسلاسة وحرية (العملة المالية)، هنا ظهرت أهمية التوافق المحاسبي الدولي بالتالي تَوَلَّت عدة مرجعيات دولية أخذت على عاتقها هذه المهمة، لكن لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) تلقت اعترافا وانتشارا دوليا واسعا، هذا ما جعلنا نتساءل عن:

أهمية التوافق المحاسبي الدولي باعتماد معايير المحاسبة الدولية كمرجعية وما هي آثارها على

النمو الاقتصادي من خلال السوق المالي؟

هذا ما سيجعلنا نقسم هذه المقال إلى ثلاث محاور الأول يتطرق إلى أهمية التوافق المحاسبي الدولي خاصة أن التوحيد المحاسبي الدولي صيغة مستحيلة التحقيق مع وجود عوامل مختلفة تؤثر على المحاسبة، الثاني يتناول نشأة وهيكلية هيئة معايير المحاسبة الدولية، أما الثالث يتطرق إلى أثر المعايير محاسبة الدولية على النمو الاقتصادي من خلال تفعيل السوق المالي. تتبع أهمية هذه الأوراق البحثية في التنويه بأهمية التناغم مع التغيرات المحاسبية الحديثة لما لذلك من آثار إيجابية، وذلك بتحقيق الأهداف التالية:

- تحديد أهمية وجود لغة محاسبية موحدة؛
- إلقاء الضوء على الهيئة الدولية لمعايير المحاسبة الدولية وهيكلتها وآلية إنتاجها للمعايير باعتبارها المرجعية المعتمدة دوليا لتحقيق التوافق المحاسبي؛
- تحديد الآثار المتوقعة للمعايير المحاسبة الدولية على النمو الاقتصادي وعلاقته بكفاءة السوق المالي.

المحور الأول: الجهود الدولية للتوافق المحاسبي الدولي:

تعتبر المحاسبة نشاط خدمي هادف لتوفير المعلومات اللازمة والضرورية لمتخذي القرارات الاقتصادية، خاصة في بناء بدائل منطقية وخيارات تحوى الاستخدامات البديلة للموارد النادرة للقيام بالأنشطة التشغيلية والاقتصادية، وفي ظل العولمة وكحتمية فرضتها طبيعة وآلية عمل شركات متعددة الجنسيات؛ ظهرت المحاسبة الدولية كأحد فروع المحاسبة عاكسة لأحد مراحل تطور الفكر المحاسبي بغية الخروج بها من نطاق الممارسات المحاسبية الإقليمية إلى مواجهة المشاكل ذات البعد الدولي، هنا ظهرت عدة محاولات لإيجاد تعريف للمحاسبة الدولية منها:

تعريف MULLER على أنها "الدراسة الخاصة بالعلاقات المحاسبية المتداخلة بين الدول نتيجة اختلاف الأساليب والإجراءات المحاسبية الإقليمية فيما بينها"¹.

كما عرفت على أنها: "مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة والمقبولة عموماً على مستوى دولي بهدف إحكام الممارسة العلمية للمهنة بالرغم من وجود بعض الاختلافات غير الجوهرية بين الدول"².

من التعريفين السابقين نجد أن المحاسبة الدولية ظهرت لإلغاء التباين والاختلاف الممارسات المحاسبية، بإتباع منهجية مقارنة لهذه الممارسات المحاسبية عبر الدول ومحاولة إحداث التوافق فيما بينها، إذ تشمل المحاسبة الدولية أولاً: عملية القياس (تحديد، تبويب الأحداث والتعبير كميًا عن الأنشطة والمعاملات الاقتصادية) والإفصاح (توصيل عمليات القياس للمستخدمين بشكل ملائم)، ثانياً: المراجعة والتدقيق (التحقق و فحص سلامة النظم المالية).

لذا سنحاول في هذا الجزء تسليط الضوء على محاولة إرساء المحاسبة المالية الدولية على مستوى العالمي من خلال الهيئة الرائدة والمعتمدة حالياً في هذا المجال وهي لجنة المعايير الدولية IASB.

1. التوافق والتوحيد المحاسبي: يعد التوافق والتوحيد من مرتكزات المحاسبة الدولية

لتحقيق هدفها أساسي هو قابلية قراءة ومقارنة المعلومات المالية على مستوى دولي، نظراً

لآثره الحيوي على حركة التجارة والاستثمار الدولي، وفيما يلي تعاريف لتوضيح وتحليل

الفروق بين المفهومين:

أولاً: مفهوم التوافق المحاسبي: رغم أنه الصيغة أكثر واقعية إلا أنه لم يحظى بوضع إطار تصوري واضح، حيث يسعى التوافق إلى زيادة الانسجام بين الأنظمة المحاسبية الدولية، عكس التوحيد الدولي الذي يعد ضرباً من الخيال لاختلاف العوامل المكونة أو المؤثرة في النظام المحاسبي من بلد لآخر.

عرف التوافق على أنه: "عملية الابتعاد عن التطبيقات المختلفة تماماً من خلال إجماع مجموعة من الشركات حول طريقة واحدة أو مجموعة قليلة من الطرق المحاسبية المتبعة"³. كما عرفه NOBES: "التوافق هو عملية زيادة توافق الممارسات المحاسبية عن طريق وضع حد لدرجة التباين بين الأنظمة المحاسبية"⁴.

وتم تعريفه أيضاً على أنه "الاحتكام إلى جملة من المبادئ والقواعد و المعايير المحاسبية التي تلقى قبولا عاما في الأوساط الدولية، والتي تهدف إلى توحيد الممارسات المحاسبية للشركات الدولية"⁵.

من التعاريف السابقة يتضح لنا أن مغزى التوافق المحاسبي الدولي هو التنسيق والتقريب بين الممارسات المحاسبية؛ حيث يكون الفرق بين المعايير المحلية الوطنية والمعايير الدولية في أدنى حد له بهدف تسهيل مقارنة المعلومات المالية بين مختلف البلدان. لذا تقوم الدول بتكييف أنظمتها المحاسبية وقوانينها والاحتكام إلى قواعد دولية محددة رغبة في الانسجام مع البيئة المعولمة، والاستعداد لتخلي عن الدور الرقابي القيادي إلى تنظيمي تنسيقي، بهدف تحقيق النسيج لخاصية قابلية مقارنة القوائم المالية وبالتالي تنشيط الاقتصاد. إلا أن الشركات المتعددة الجنسيات لم ترضى وتقبل بهذا الحل وفرضت صيغة أقوى ألا وهي عملية التوحيد المحاسبي الذي يواجه عدة معوقات لتحقيقه.

ثانياً: التوحيد: إذا كان التوافق هو اللجوء إلى عدد محدود من الخيارات أو الممارسات المحاسبية؛ فإن التوحيد يعني تطبيق قاعدة واحدة في مجال معين يخص الممارسة المحاسبية التي تصبح ذات طبيعة صارمة، بهذا الخصوص تم تعريف التوحيد من زاويتين واحدة تخص المفهوم وأخرى الأهداف.

عرفه الشيرازي على أنه الثبات المطلق في المعالجات المحاسبية لنفس الأحداث دون مراعاة لأثر اختلافات الظروف والأوضاع المحيطة أي: "المعالجة المحاسبية الواحدة بالنسبة للأحداث والعمليات المتشابهة في ظل ظروف وأوضاع محددة"⁶.

كما عرفته الجمعية الفرنسية للمعايرة AFNOR⁷ على أنه: "عملية سن مجموعة من القواعد التي تسمح بتنظيم أدوات ونواتج العمل بتوحيدها وتبسيطها"⁸.

التوحيد هو: "عملية إنتاج (Le Processus de production) وتجديد ورقابة على تطبيق المعايير المحاسبية في إطار جغرافي معين إما وطني أو إقليمي أو دولي"⁹.
من جانب الأهداف ذكر المخطط الفرنسي ما يلي:

- تحسين المحاسبة؛

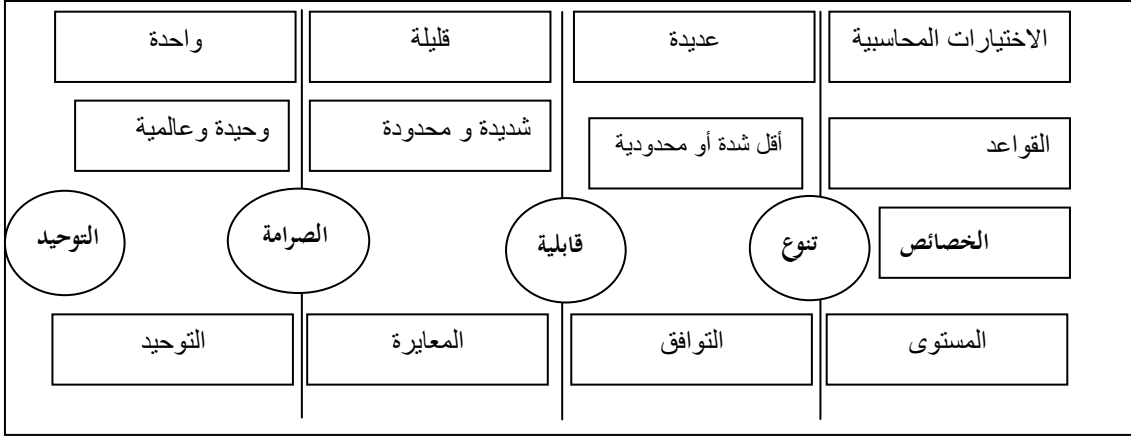
- فهم المحاسبات وإجراءات الرقابة عليها؛

- مقارنة المعلومات المحاسبية في الزمان والمكان؛

- دمج المحاسبات في الإطار الموسع للمجموعات.

إن الهدف من التوحيد المحاسبي الدولي هو تحقيق التماثل والتطابق والانتظام في المعلومة المحاسبية، وما دامت المحاسبة هي جزء مكمل لمحيطها الثقافي فإن التوحيد الشامل على مستوى الدولي هو أمر مستحيل وغير نافع¹⁰، لذا يعد التوافق هو الحل الأمثل لبلوغ إمكانية المقارنة، والرسم الموالي يوضح لنا العلاقة بين التوحيد والتوافق المحاسبي

الشكل(1): خصائص التوافق والتوحيد والمعايرة.



Source : Elena BARBU(2006) : « *Tracing The évaluation of research on international accounting harmonisation* », document de recherche , N2004-03

من الرسم نلاحظ أن:

● التوافق والتوحيد هما درجات مختلفة في سلم قياس يعبر عن درجة الاختلاف أو الاتفاق المحاسبي على الممارسات المحاسبية التي يحددها الظرف الجغرافي والظروف المحيطة؛ حيث تلعب دور هام في تحديد درجة التوحيد أو التوافق تصاعديا أو تنازليا حسب مستوى التنظيم الذي تشمله في هرم المحاسبة.

● وجود ثلاثة مستويات للتوحيد:

● **التوحيد على مستوى المبادئ:** يتم اعتماد أسس ومعايير عملية محدودة هذا ما سعت إليه المرجعيات الدولية المختلفة، مثل هذه المعايير: معايير التقرير المالي IAS/IFRS، معايير الأمريكية المعترف بها دوليا US CAAP.

● **التوحيد على مستوى القواعد والإجراءات:** يتم ذلك من خلال حصر القواعد والإجراءات والأساليب المستخدمة فعلا، والتي يتم استخدامها عادة لتحقيق أهداف المحاسبة والحذر والمحيط

عند استخدام القواعد والإجراءات البديلة وأحسن مثال على ذلك: الاتحاد الأوروبي الذي يعمل على تطبيق التوجيهات (التوجيهية 4، التوجيهية 7، التوجيهية 9) مع التطبيق المعايير المحاسبية IAS /IFRS بتحفظ كمعيار الخاص بالقيمة العادلة 32IAS، المخططات الإقليمية (OCAM)¹¹ و (SYSCOA) على المستوى الإفريقي.

- **التوحيد على مستوى النظم:** يتم التوحيد على مستوى النظم على مستوى النظام المحاسبي بأسره وما يقوم عليه من أسس ومبادئ وإجراءات ليشمل الترميز القوائم المالية إضافة إلى نظم التكاليف والأسس والمبادئ التي يقوم عليها وأحسن مثال على ذلك: المخطط المحاسبي الوطني (PCN)، نظام المحاسبي المالي في الجزائر (SCF) والمخطط العام الفرنسي (PGC).

2. **أهداف التوافق المحاسبي:** من الأهداف الأساسية التي ارتبطت بموضوع التوافق المحاسبي مسألة تحقيق الكفاءة التي تقتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية، إضافة إلى أهداف أخرى، أهمها:

- يؤدي عملية التوافق المحاسبي إلى تخفيض في تكلفة رأسمال هذا ما أقرته دراسة ألمانية للز فيروشيا (Luez and Verrechia 2000)¹²، وأكد وارن بايلي (Waren BAILEY 2005)¹³ أن من الفوائد الكامنة لتوحيد المحاسبي على المدى الطويل هو تخفيض في تكلفة رأسمال والزيادة في عدد حاملي الأسهم وحجم النشاط في البورصة؛

- **تحسين جودة القوائم المالية المصدرة من قبل الشركات وزيادة الشفافية:** حيث أكد (محمد خطيب وصديقي فواد 2011)¹⁴ أن تطبيق النظام المحاسبي الذي يتوافق من مرجعية الدولية للمحاسبة ينعكس إيجابا على جودة المعلومات المالية التي تساعد على قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية، لأن قواعد وممارسات النظام تؤدي إلى إنتاج معلومات مالية تمتاز بالجودة تعبر بصدق عن الواقع الاقتصادي للمؤسسات، إضافة أنها تتصف بمستوى عالي من الشفافية.

- بالنسبة للمؤسسة المعدة للقوائم المالية: يساعد التوافق المحاسبي على¹⁵:

- خفض تكاليف الاستغلال المتعلقة بإعداد القوائم المالية خاصة فيما يتعلق بإعداد الحسابات المجمعة للمؤسسات التي لديها فروع تنشط في مناطق تختلف أنظمتها المحاسبية؛
- إنجاح عمليات التسيير والمراقبة التي تقوم بها المؤسسات على مختلف فروعها، وقياس أدائها بناء على التقارب الذي يحكم شروط التسيير وقابلية البيانات والتقارير للمقارنة؛
- تمكين المؤسسات من استغلال المعلومات المتاحة عن محيطها بشكل فعال، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى؛
- التمويع الجيد والتحكم في سياسة الاتصال التي تضمن الإقبال الكبير على استثمارات المؤسسة، وهذا لمساعدة في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار التي يقوم بها المستثمرون على مستوى الدولي.

- **تحقيق خاصية قابلية المقارنة الأداء المالي للمؤسسات:** ليساعد المستثمرين على مستوى العالم من لاتخاذ قرارات استثمارية ملائمة؛ وقد أكد كلار وانج (Claire WANG2011)¹⁶ أن التوافق المحاسبي مع معايير التقرير المالية المحاسبية تؤدي إلى سهولة انتقال المعلومة المالية عبر الحدود الوطنية حيث يسهل إمكانية المقارنة كنتيجة حتمية لهذا الانتقال.
- **تسهيل عملية الرقابة والمتابعة للهيئات على المؤسسات:** يسهل عملية مقارنة المؤسسات من طرف هيئة منظمة الأمم المتحدة، هيئات مراقبة الأسواق المالية الوطنية أو الدولية والبنك الدولي، حيث تنخفض تكاليف هذه الرقابة التي تتطلبها حالة وجود اختلافات و الممتثلة في الأعباء الإضافية متعلقة بتكوين المراجعين وأدوات المراجعة والبرامج التكوينية.
- **يسهل عملية توفير معلومات لدولة من أجل التخطيط وبناء السياسات الاقتصادية والمالية.**
- **يعود التوافق المحاسبي على مهنة المحاسبة بفائدة كبيرة حيث يفتح مجال النقاش بين المحاسبين في كل أنحاء العالم؛ مما يسرع في تحسين و بناء إطار محاسبي متكامل.**
- المحور الثاني: المرجعية الدولية للمحاسبة (لجنة معايير المحاسبة الدولية).**

إن السير نحو تكريس مفهوم التوافق الدولي أظهرته ضرورة وجود مرجعية يعود إليها المنمطين ومسؤولين عن المحاسبة على المستوى الوطني، كما تلجأ لها الشركات العابرة للقارات في إعداد وعرض قوائمها المالية ليسهل تفاعل عملية العرض والطلب الأدوات المالية على مستوى البورصات العالمية، ذلك لتوفير معلومات مالية صادقة وشفافة تعكس الوضعية المالية وأداء المؤسسات للأطراف ذات المصلحة خاصة المستثمرين. هنا ظهرت العديد معايير أعدتها المرجعيات محاسبية عالمية للوقوف على عملية التوافق أهمها: معايير المحاسبة الدولية أو معايير التقرير المالي IAS / IFR ، معايير الأمريكية متعارف عليها دوليا US GAAP، لكن حظيت المرجعية IAS / IFRS بقبول عام ذلك لأنها:

- مستخدمة في العديد من الدول كأساس لمتطلبات المحاسبة الوطنية؛
- مستخدمة كمقياس دولي في العديد من الدول الصناعية المهمة وفي الدول ذات الأسواق المالية الناشئة؛
- معترف بها من طرف مفوضية الأوروبية وغيرها من الهيئات المالية الدولية؛
- مقبولة في العديد من البورصات والهيئات الرسمية التي تسمح للشركات الأجنبية أو المحلية بإعداد قوائمها المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقرير المالي.

1. تاريخ منظمة معايير المحاسبة الدولية: ظهرت اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة الدولية

IASC¹⁷ للوجود بلندن سنة 1973م، باتفاق ممثلي معاهد الخبراء المحاسبين لـ 10 دولة هي: (ألمانيا، أستراليا، كندا، الولايات الأمريكية المتحدة، بريطانيا، أيرلندا، مكسيك، هولندا) كمنظمة مستقلة غير هادفة للربح يعتمد نظام تمويلها على الهبات والتبرعات، حيث تهدف إلى إعداد معايير دولية للمحاسبة مقبولة قبولا عاما عالميا وتعزز استعمالها على المستوى الدولي، لخلق توافق بين الأنظمة المحاسبية وتقارب طرق عرض وإعداد القوائم المالية على المستوى الدولي، مما يؤدي إلى¹⁸:

- تحسين الشفافية وقابلية المقارنة القوائم المالية من طرف شركات المسجلة في البورصة؛
- قابلية المقارنة الزمانية والقطاعية؛

- الحصول واسترجاع ثقة المستثمرين في الأسواق المالية خاصة بعد الأزمات العالمية؛
 - تسهيل الدخول والاندماج في الأسواق والبوصات العالمية؛
 - توفير مرجع لسير السوق الداخلي وتطويره عن طريق إعلان المؤسسات للدخار العام.
- وقد مرت منظمة معايير المحاسبة الدولية بالمراحل التالية¹⁹:
- **1977**: تولت الفيدرالية الدولية للمحاسبة (IFAC)²⁰ الإشراف عن الأنشطة المهنية الدولية بهدف تحقيق إجماع أو اتفاق بتوفير أقل عدد ممكن من الخيارات.
 - **1989**: دعت ودعمت الفيدرالية الأوروبية للمحاسبة (FEE)²¹ إلى التوافق والانضمام للجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، كما توجهت (IFAC) إلى تبني معايير القطاع العام من أجل تشجيع الحكومات للتوجه إلى معايير (IAS).
 - **1994**: إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) للمجلس استشاري (ADVISORY COUNCIL) المعتمد من أجل المراقبة أو الإشراف والتمويل.
 - **1995**: دعمت اللجنة الأوروبية (CE)²² الاتفاق الحاصل بين (IASC) والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO)²³ من أجل إكمال المعايير وتطبيقها في الاتحاد الأوروبي.
 - **1996**: أظهرت لجنة الأوراق المالية الأمريكية (US SEC)²⁴ تدعيمها الكامل لـ (IASC).
 - **1997**:
 - ✓ إنشاء لجنة ترجمة المعايير (SIC)²⁵ المكونة من 12 عضو مهمتهم ترجمة المعايير من أجل تسهيل عملية توسعها عالميا.
 - ✓ تكوين إستراتيجية العمل بالتكافؤ (SWP)²⁶ من أجل العمل على إعادة هيكلة عمليات وتنظيم (IASC).
 - **1998**:

✓ تحتوي المنظمة على 140 عضو من 101 دولة.

✓ إكمال منظومة المعايير بالموافقة على معيار IAS 39 الخاص بالقيمة العادلة.

● 1999:

✓ وزراء المالية لـ7 دول عظمى G7 و صندوق النقد الدولي (FMI)²⁷ يسعون إلى تطبيق

المعايير المحاسبية الدولية (IAS) من أجل تعزيز الهندسة المالية الدولية.

✓ موافقة (IASB) بالإجماع على إعادة هيكلة 14 عضو تحت مجلس مستقل هو

.TRUSTEES

● 2000:

✓ إصدار (ISCO) توصية للسماح لدول الأعضاء بتطبيق معايير في إعداد وعرض القوائم

المالية.

✓ تكوين (AD HOC NOMINATION COMMITTEE) التي

يتزأسها رئيس لجنة الأوراق المالية الأمريكية آثير ليفيت Arthur LEVITT لتعيين

الأعضاء والقائمين على عملية إعادة هيكلة.

● 2001:

✓ تم إعادة هيكلة وتسمية (IASB) إلى (IASB)²⁸.

✓ بدأ التنسيق مع معدي المعايير الوطنية والمحلية من أجل تحقيق التوافق.

● 2002:

✓ تم تحويل (SIC) إلى (IFIRIC)²⁹ لجنة التقرير المالي مهمتها ترجمة المعايير واقتراح

الحالات التي لم تذكرها المعايير (IAS /IFRS).

✓ القرار تبني الدول الأوروبية لمعايير (IFRS)³⁰ ابتداء من سنة 2005.

✓ أصبح لـ (FASB) و (IASB) قضية مشتركة هي التقارب المحاسبي الدولي.

● **2003:** بدأ نشر (IFRS) و (IFRIC) وابتداء تطبيقها سنة 2005 ومراجعة معايير (IAS) السابقة.

● **2005:** تبني معايير المحاسبة الدولية في أوروبا.

هيكلية منظمة معايير المحاسبة الدولية: بعد التطرق إلى التطور التاريخي للمنظمة نلاحظ مدى انتشار وتأثير هذه المنظمة على اقتصاديات الدول الكبرى مثل: الولايات المتحدة، دول الإتحاد الأوروبي، ومع تطور آليات الأسواق المالية والأزمات العالمية تم إعادة هيكلة هذه المنظمة بشكل صارم لضمان نجاح وانتشار وزيادة ثقة في معايير المنشورة من قبلها، وأصبحت هيكلتها كما يوضحه الشكل الموالي:

The organizational chart of the IASC Foundation (Trustees) is structured as follows:

- IASC FONDATION (TRUSTEES)** (22 Members):
 - Responsibilities: تعيين (Appointment), إشراف (Supervision), مراقبة (Monitoring), زيادة مصادر التمويل (Increasing funding sources).
 - Reports to: IASB.
- IASB** (The Council, 12 Members):
 - Responsibilities: وضع جدول أعمال التقنية (Setting the technical agenda), تطوير معايير (Developing standards), ترجمة (Translation), ED.
 - Reports to: IASC FONDATION (TRUSTEES).
 - Interacts with: SAC, STAFF, IFIRIC.
- SAC** (The Council of Standard Setters, 49 Members):
 - Reports to: IASB.
 - Interacts with: STAFF.
- STAFF** (Technical Staff):
 - Reports to: SAC.
 - Interacts with: IASB.
- IFIRIC** (The Committee for the Translation of Financial Reporting Standards, 12 Members):
 - Reports to: IASB.
 - Interacts with: IASB.
- IFIRIC** (Technical Staff):
 - Reports to: IFIRIC (The Committee).
 - Interacts with: IFIRIC (The Committee).
- IFIRIC** (Technical Staff):
 - Reports to: IFIRIC (The Committee).
 - Interacts with: IFIRIC (The Committee).

Legend:

- تعيين (Appointment)
- - - تقرير لـ (Report to)
- استشارة (Consultation)

98

• **IASCF (les trustees)**: مجلس الرقابة والإشراف يتكون من 22 عضو ذوي تركيبة نوعية وجغرافية متنوعة؛ حيث يتكون من محافظي حسابات، معدي قوائم مالية، مستعملي القوائم المالية والأطراف ذوي المصالح أو ذات العلاقة، بالإضافة إلى أكاديميين. أما التركيبة الجغرافية فهي: 6 أعضاء من أمريكا، 6 من آسيا ودول المحيط، 6 من أوروبا، 4 ممثلي هيئات دولية. هذا بغية تحقيق انتشار عالمي وحصول على مستوى عالي من المصادقية والقبول. تكون العهدة العضو ثلاث سنوات قابلة للتجديد، توكل إليها المهام التالية³¹:

- تعيين أعضاء (IASB) و (IFIRIC) و (SAC) وتولي التنسيق بينها؛
- مراقبة سير للعمل الحسن وضمان فعالية هيئات المكونة للمنظمة؛
- إعداد الميزانية وضمان مصادر التمويل؛
- إعادة النظر ومراجعة السياسة الإستراتيجية لـ IASB؛
- تعزيز التنظيمات ومراسيم متعلقة لعملية إنتاج المعايير (Due Process).

• **لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)**: هي لجنة تنفيذية تتكون من 14 عضو لكل واحد منهم حق التصويت يتم تعيينهم من طرف (ASCF) على أساس مهارات تقنية وخبرات في مجال الأعمال والأسواق الدولية للقيام بمهمة أساسية هي إعداد معايير التقارير المالي (IFRS) ذات جودة عالية، والمساهمة في تطويرها بإتباع منهجية صارمة ومفتوحة لا تخضع تركيبة أعضائها لقيود التوزيع الجغرافي. كما أن عهدة العضو 5 سنوات على الأكثر قابلة لتجديد.

• **لجنة ترجمة المعايير التقرير المالية (IFIRIC)**: هي لجنة المترجمة للمعايير التقارير المالية (IFRS) التي تعد شكل متطور لهيئة (SIC)، لكن لها دور إضافي مقارنة بسابقتها هو: إعداد وتطوير حلول تقنية لمشاكل أو التساؤلات معينة في انتظار تحديد أو تعريف المعايير المصدرة بدقة، وتتكون من 12 عضو لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وتهدف إلى:

- ترجمة تطبيقات (IFRS) وإعطاء رأيها حول مواضيع القوانين المالية التي لم تعالج بعد حسب (IFRS)؛

- إيجاد حلول عادية الجودة لتوافق بين المرجعية(IFRS)؛
- نشر وثيقة مشاهجة لتقارير المعلومة المالية(IFRS) بعد مصادقة المجلس عليها.
- **المجلس معايير الاستشاري(SAC):** نظرا لأن المجلس مكون من 14 عضو من جهة ومحاولة التقليل من مخاطر الحصول على صيغ توافقية وبالتالي ضرب المصادقية المعايير وانتشارها دوليا، تم تشكيل(SAC) أو المجلس الاستشاري التي ليس لديها السلطة على عملية إنتاج المعايير لكنها تساهم في عملية تأهيل المعايير وتحقيق انتشارها ذلك لأنه يتكون من 49 عضو يمثلون منظمات وأشخاص لهم مصالح في معايير التقرير المالي. تدوم عهده 3 سنوات قابلة للتجديد، ومهامه:
 - إبداء الرأي حول برنامج عمل وإعطاء رأي حول ترتيب الأولويات في الجدول الأعمال؛
 - إعلام المجلس بأراء الأعضاء غير منتظمين للمجلس مثل المنظمات أو أفراد في مشروع الأعمال؛
 - إعطاء رأي حول قرارات كل من(IASF)و(IASB)و(IFIRIC).
- **الفرق الاستشارية(ADVISORY COMMITTEES):** هي مجموعات عمل مكونة من خبراء خارجين من أجل دعم(IASB).
- **الفرق(STAFF):** مكونة من أعضاء(IASF) يتم توزيعهم على أربع مجموعات من أجل التوصل إلى حلول لمشاكل: تقنية، محاسبية، إدارية ثقافية والإعلان.
- 2. **آلية إنتاج معايير تقرير المالي(IFRS):** قبل التطرق إلى كيفية إنتاج معايير التقرير المالي(IFRS) سنتطرق إلى تعريف المعيار وطرق إنتاجه.
- أولا:التعريف بمعيار:** لغة مشتق من الكلمة اليونانية(NORMA)التي تعني أداة للقياس أو تعني النموذج أو القاعدة التي يقاس على ضوءها وزن الشيء أو طوله أو درجة جودته.

أما اصطلاحاً فقد عرفته المنظمة الدولية للمعايير (ISO)³² على أنه "وثيقة أحدثت إجماع ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها تعطي استعمالات مشتركة ومتكررة، قواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين"³³.

كما عرفته لجنة قواعد الدولية على أنها "عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيين لدعم اجتهاداتهم واستلهم حكمتهم ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبداً، كما أنها وصف مهني رفيع لممارسات المهنة مقبولة قبولاً عاماً وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في ظروف متشابهة وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق مسؤولية مهنية"³⁴.

بإسقاط التعريفات السابقة على مجال المحاسبة نجد أن المعيار هو مرشد أو بيان كتابي أصدرته هيئة مهنية أو رسمية مثل: (FASB) أو (IASB) أو المشرع المحاسبي على مستوى كل دولة، يخص كيفية التعامل مع الأحداث والعمليات الاقتصادية للمؤسسة؛ بحيث تشمل عملية القياس والعرض وتوصيل أثر هذه الأحداث والعمليات على المركز المالي وأداء المؤسسة إلى مستخدمين الأساسيين لهذه المعلومات المالية الملخصة في القوائم المالية لاتخاذ القرارات. مثل معيار المخزون (IAS02)، ونلخص أهداف المعايير المحاسبية في:

- إيصال نتائج القياس إلى المستخدمين؛
- تحديد الطريقة المناسبة للقياس؛
- المساعدة في اتخاذ القرار المناسب.

ثانياً: طرق أو مناهج إنتاج المعايير: يتم ذلك وفقاً لمدخلين هما³⁵:

- المدخل الاستنباطي: يتبنى إطار تصوري كأساس لبناء معايير المحاسبية المنتجة كما هو حال النظام المحاسبي (SCF) ومنهج إنتاج المعايير المحاسبية دولياً.

• **المدخل الاستقرائي:** يقوم المشرع بحل المشاكل المحاسبية حالة بحالة التي تكون

مقدمة عادة من المهنيين أفضل مثال على ذلك مخطط المحاسبة الوطني(PCN).

يتأثر منهج المختار لإنتاج المعايير بشكل الطلب على المعلومة إضافة إلى التنظيم المحاسبي السائد وكذلك مجموع العوامل المذكورة في عوامل الاختلاف المحاسبي.

ثالثا: آلية إصدار معيار. يتم إعداد معايير التقرير المالي وفقا آلية تدعى (DUE PROSSECC) بإشراك الهيئات المهنية الدولية والمنمطين بالإضافة للجمهور على مستوى العالم باستخدام وسائل متطورة كالإنترنت، وفق المراحل الموالية التي تحتوي على مجموعة من العمليات:

المرحلة الأولى: تحضير المشروع وفقا لعمليات التالية:

- تحديد الموضوع من طرف الفرق STAFF بالنظر إلى جوانب الموضوع المعالج والرجوع إلى تطبيقات الإطار التصوري.
- الدراسة المقارنة بين المعايير الموجودة في بلدان مختلفة وتبادل وجهات النظر وتقوية التبادل بينهم.

المرحلة الثانية: نشر وثائق النقاش(DSOP)³⁶:

- استشارة المجلس الاستشاري(SAC) لإظهار هذا الموضوع في جدول أعمال المجلس؛
- استشارة ونقاش على مستوى اللجان الاستشارية؛
- نشر المجلس لـ(DSOP) مدة 90 يوم ليتم التعليق عليها وتقديم حلول إضافية.

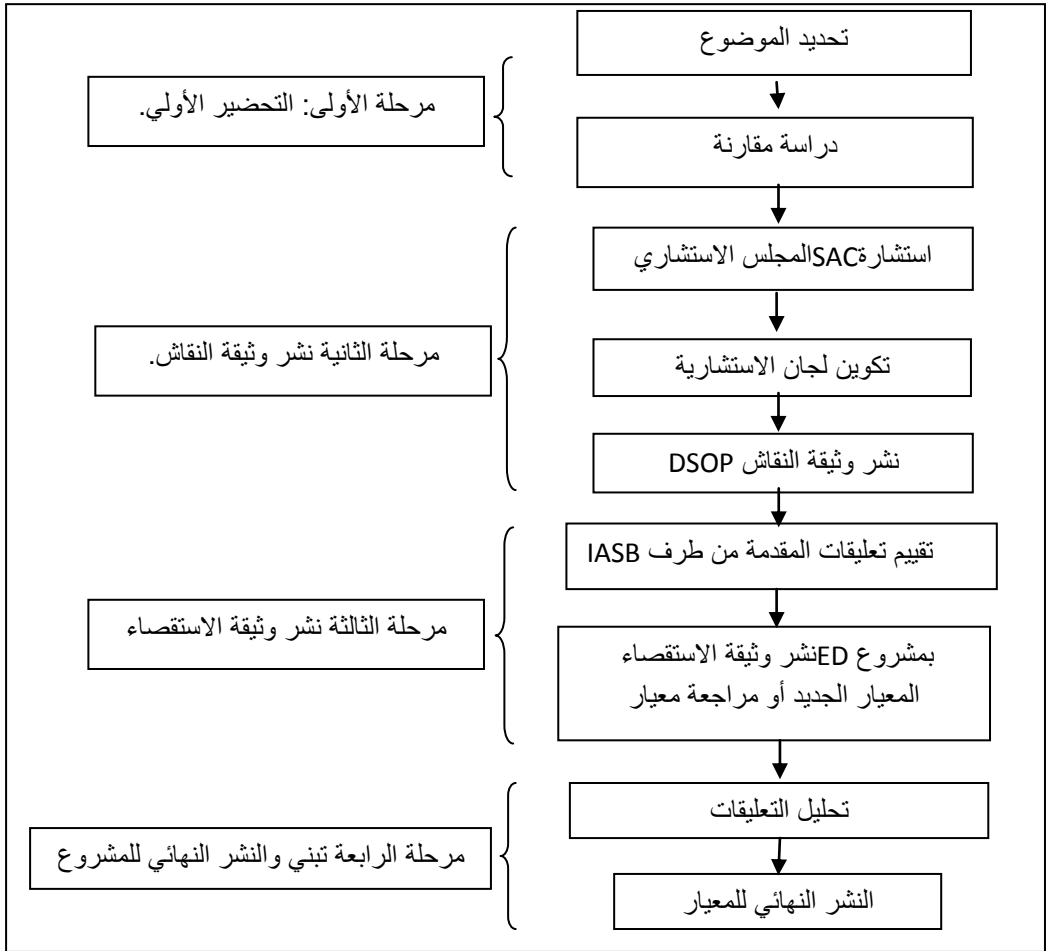
المرحلة الثالثة: نشر وثيقة استقصاء (EXPOXE DE SONDAGE):

- تقييم التعليقات المقدمة ومحاولة إدخالها أو إدماجها في الحلول التي يقدمها المجلس في وثيقة الاستقصاء، التي تكون مرفقة بـ (BASIS OF CONCLUSSION) لشرح أسباب قبول بعض الحلول ورفض بعضها آخر. وذلك بعد موافقة من 9 إلى 14 عضو من المجلس ونشر الآراء المخالفة إن وجدت هذا لمدة 90 يوم واستثنائيا لمدة 60 يوم لاستقبال التعليقات.

المرحلة الرابعة: تبني ونشر المعيار بصفة نهائية:

- القيام بعملية التعديل بعد تقييم تعليقات المنظمات والهيئات العامة أو نتائج التجارب الميدانية؛
- نشر المعيار بعد مصادقة 9 من 14 من مجموع أعضاء المجلس مع وثيقة تسمح لحلول أسباب تبني أو رفض أخرى والآراء المعادية

الشكل(04):مراحل إعداد معايير التقرير المالي.



Source : Stéphane BRUN(2006) : **LES NORMES COMPTABLE INTERNATIONALES** , GUALINO EDITEUR, PARIS, P :28 .

المحور الثالث: دور المعايير المحاسبية في تحقيق النمو الاقتصادي.

إن الهدف الأساسي من تبني المعايير المحاسبة الدولية هو تسهيل إجراءات انتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر أو تكريس مظاهر العولمة المالية، هذا خيار استراتيجي إجباري وليس اختياري خاصة بالنسبة لدول

النامية التي ترى أن المعايير المحاسبة الدولية هي المخلص أو المنقذ لاقتصادها، وهنا نجد رأيين بين مؤيد ومعارض؛ حيث يرى (بلقاوي1998) أن: "تبنى المعايير

يساهم في تخفيض تكلفة الإنتاج وإعداد المعايير المحاسبية كما يساهم في تحقيق عملية التوافق المحاسبي الدولي، وتسهيل التفاعل الاستثمارات الأجنبية وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي وتوفير معايير محاسبية ذات جودة للمحاسبين"³⁷، وفي إطار الدول النامية كالأردن خلص ظاهر القشي وهيثم العبادي "أن تبني المعايير المحاسبية يؤدي إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي وبالتالي تحسين اقتصاد نتيجة ارتفاع ثقة المستثمرين الأجنبي في القوائم المالية الأردنية معدة وفقا لمعايير الذي يفتح لها باب الدخول في الأسواق الخارجية وشرط نجاح جميع الاتفاقيات الدولية"³⁸.

من أحد رواد الرأي المخالف هو أمويل وأوليا. (AMEULS ET OLIYA) أين توصلا أنه: "بالنظر إلى العلاقة بين المحاسبة المالية وبيئة، نخلص أن المعايير المحاسبية الدولية ليست لدول النامية، بل أتت للإجابة على متطلبات اقتصاديات الدول المتطورة التي تتميز بوجود واسع لقطاع الخاص وأسواق المالية المتطورة"³⁹، حيث مخرجات النظام المحاسبي المالي توجه للمساعدة مختلف المستخدمين خاصة منهم المستثمرين على عكس الدول النامية الذي يعبر عن وضعية مختلفة تماما، أين القطاع الاقتصادي موجه للدولة ومهمة الأساسية للمحاسبة هي التخطيط والرقابة.

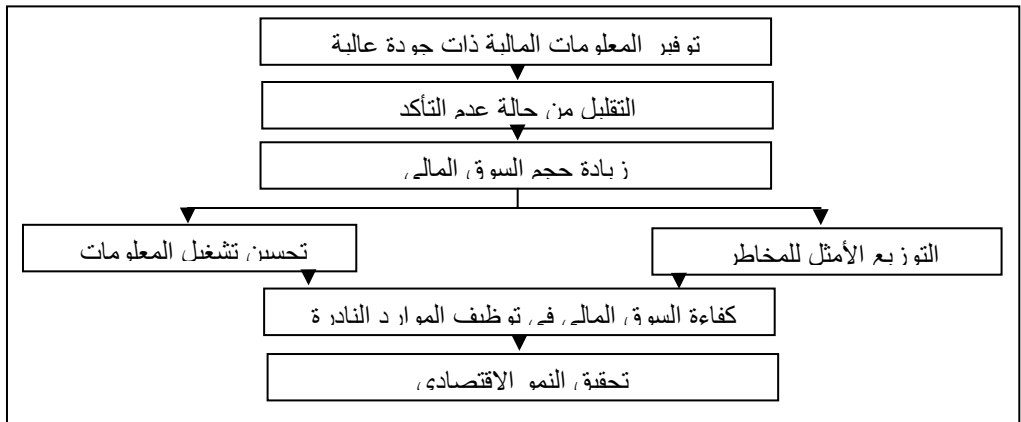
بينما أكد براون (BROWN) على أن أسباب تبني المعايير هو ظاهرة التكلفة والمنافع الاقتصادية لمختلف الأطراف المهمة: معدي القوائم المالية، محللين، مدققين،، وحدد هذه المنافع الاقتصادية في⁴⁰:

- تحسين جودة المعلومة المالية وافتتاح قابليتها لمختلف المستعملين؛
- توفير مناخ من الثقة لدى المستثمرين لاختيار الفرص السانحة؛
- توظيف الأموال بطريقة عقلانية؛
- التقليل من تكلفة رأسمال في المؤسسات؛

- تدعيم النمو والاستقرار وتنافسية الاقتصادية للبلد؛
- تحسين تنافسية المؤسسات الدولية والمحلية.

إن المنافع الاقتصادية السالفة الذكر لا تتحقق إلا في وجود سوق مالي كفؤ يساهم في تفعيل النظام المحاسبي للبلد؛ حيث ينقل مدخرات من الأفراد إلى المؤسسات كما يشجع القطاع الخاص، ويفتح المجال للأسواق الخارجية، ما يتطلب: وجود مناخ سياسي مستقر، بيئة اقتصادية ملائمة، طلب وعرض كافٍ ووافي للأسهم، سياسات جبائية مخفزة للمستثمرين في البورصة، وجود وسطاء ماليين أكفاء، نظام قانوني متطور وعادل، معايير محاسبية معدة بشكل جيد من أجل إنتاج معلومة مالية جيدة، إعداد معايير تدقيق جيدة. إن ذكر هذه الشروط يجعلنا نتساءل عن مدى توافرها في بيئة الدول النامية والجزائر كمثال على ذلك، بالإضافة إلى أثر هذه المعلومات على سير الحسن وكفاءة السوق المالي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي وذلك كما يوضحه الرسم من خلال ثلاثة جوانب، هي: عدم تكافؤ المعلومة المالية، تكلفة رأس المال، الحوكمة.

شكل رقم (05): المعلومة المالية، الأسواق المالية، والنمو الاقتصادي.



المصدر: كمال الدين الدهراوي(2006): تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص: 20.

- **عدم تكافؤ المعلومات المالية:** يحدث مشكل عدم تكافؤ المعلومة المالية بامتلاك بعض المتعاملين أو الأشخاص لمعلومات غير متوافرة أو متاحة لغيرهم، والتي تظهر في علاقات الوكالة بين المسيرين والمساهمين والمستثمرين، حيث أن توفير معلومة مالية ذات جودة تخفض من حالة عدم التأكد وتحل مشكلة عدم التماثل المعلومة المالية لدي المستثمرين مما يشجعهم على القيام بالمبادلات والمعاملات، هذا ما يؤثر حتما على حجم ونشاط السوق المالي وتطوره ويحسن جودة المعلومة فيساهم في التوزيع الأمثل للمخاطر وبالتالي على تخصيص الأمثل للموارد النادرة، من هنا يكون السوق المالي قناة لتحقيق الفرص السانحة للاستثمار وبالتالي يعزز من وضعية السوق المالي والنمو الاقتصادي.
- **المعلومة المالية وتكلفة رأسمال:** نتيجة صعوبة تحديد العلاقة المباشرة لآثر المعلومة ومقدار عدم تماثل المعلومة اختار بعض العلماء دراسة العلاقة بين المعلومة المالية وتكلفة رأسمال، حيث خلصت في مجملها أن المعلومة المالية ذات الجودة تسمح للمستثمرين بتحديد الأولويات وتشجع على تحقيق المبادلات، مما يؤدي إلى تحقيق سيولة في السوق المالي وارتفاعها، ما يؤدي إلى انخفاض تكلفة رأسمال وقد أيد هذا الرأي ألينا أوتروفا والآخرين (Elena OETROVA ET LES AUTRES) بتطبيق نموذج الانحدار على 121 شركة سويسرية أكدت أن الزيادة مستوى الإفصاح تؤدي إلى التخفيض في تكلفة رأسمال⁴¹.
- **المعلومة المالية وحوكمة الشركات:** ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خصوصاً أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك شهدته الاقتصاد الأمريكي مؤخراً من اختيارات مالية ومحاسبية خلال أعوام عشر سنوات الأولى من بداية القرن "هي مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وذوي المصلحة الآخرين"⁴²

تقدم الحوكمة هيكل الذي من خلاله توضع أهداف الشركة وتحدد وسائل إنجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء، إذن حوكمة الشركات هي نظام يحتوي مجموعة من الميكانيزمات لها أثر الضمن لسير الحسن المؤسسة لتحقيق أهدافها.

هناك كتاب أقروا أن جودة المعلومة المالية هي مفتاح أساسي لصحة الحوكمة..، فهي كأداة لمراقبة ممارسات الإدارة وضمان الأداء الجيد. وأكدوا وجود ثلاث أطراف تؤثر بها جودة المعلومة المالية على حوكمة الشركات⁴³:

- تسمح للمحللين لتقييم المخاطر وتأثير على قراراتهم؛
- يمكن متخذ القرارات أو واضعي السياسات من تقديم أثر تنظيمات الجديدة على جودة المعلومة المالي، بالإضافة إلى مسؤولي سوق المالي لتحقيق من جودة المعلومات شركات المسجلة من أجل المزيد من التحقق؛
- تستخدم من طرف الإداريين من أجل تحديد التكاليف والأرباح لاقتراح نظام أو نموذج الحالي لتحسين من جودة المعلومة.

مما نستنتج أن تداعيات العولمة المالية أدت إلى تبني النظام المحاسبي المالي المتقارب بشكل كبير مع المرجعية الدولية للمحاسبة، لذا من المنتظر تحقيق آفاق على مستوى البورصة وما لذلك للانعكاس الايجابي لهذا على المؤسسات والاقتصاد الجزائرية ككل، من المفترض أن النظام المحاسبي المالي يساهم في تعزيز حوكمة الشركات التي تعتبر "مجموعة قواعد اللعبة التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المساهمين"⁴⁴ ما يعني أنها تستهدف حماية المستثمرين بالدرجة الأولى وهو ما يصبو إليه النظام المحاسبي المالي الذي يعتبر أحد محدداتها الخارجية (اللوائح والقوانين)، إضافة أنه يكرس أحد مبادئها المتمثلة في الإفصاح والشفافية.

حيث أن توافر معلومة مالية شفافة وذات جودة له أثرين أولهما تسييري يمس جودة ونوعية القرارات المتخذة من طرف أصحاب المصالح: كالمستثمرين الحاليين والمرتبين الذين يتوقعون الحصول على معلومة تمكنهم من تقدير العوائد والمخاطر لتمكينهم من اتخاذ قرار الاحتفاظ أو بيع وشراء استثمارات جديدة⁴⁵، المساهمين

لتقدير الأرباح الموزعة، الموردين والدائنين لتنبؤ بإمكانية السداد الديون والفوائد المترتبة عنها.... والأثر الثاني تأثيري حيث أن وجود آلية اتصال بين المؤسسة والمستثمر أو أصحاب المصالح ترفع من ثقتهم في السوق المالي وتزيد من حجم التداول ما ينشط البورصة، هذا ما ينعكس على الأصعدة التالية والتي لها دور في تفعيل عجلة النمو الاقتصادي:

- تفعيل دور البنك المركزي و الجهاز المصرفي لارتباطه بالبورصة؛
- تفعيل الاقتصاد الجزائري من خلال زيادة الفرص الاستثمارية والتمويلية وبالتالي التوسع المؤسسات وامتصاص البطالة والمساهمة في الناتج المحلي؛
- تكييف مختلف وظائف المؤسسة ذات الصلة بالمحاسبة ومنها وظيفة التحليل المالي والتدقيق التي تزيد من عقلانية القرارات الاستثمارية والتمويلية؛
- تجديد وتكييف نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية من خلال تبني برمجيات حديثة لمعالجة البيانات بسرعة وبأقل تكلفة ووقت ممكن مما يساهم في توفير المعلومة على التي يحتاج إليها المسيرين على جميع المستويات الإدارية.

مما سبق نستنتج أن المعلومة المالية التي تنتج عن المعايير لا تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي إلا بتوافر مجموعة من الشروط مثل: سوق مالي كفؤ وتكريس قواعد الحوكمة، وهنا فإن أثر استخدامها على النمو الاقتصادي لا يتم إلا من خلال قناة السوق المالي وهنا تختلف آثار حسب طبيعة البلدان أكانت متقدمة أو متخلفة و بتالي طبيعة نشاط وتطور السوق المالي، ففي الجزائر نتيجة قلة عدد المؤسسات المسجلة في البورصة التي تعد على أطراف الأصابع (الأوراسي EGH EL AURASSI، صيدال SAIDAL، أليانس أسورنس ALLIANCE ASSURANCES، شركة مساهمة دحلي Spa DAHLI، سونلغاز SONELGAZ)⁴⁶ هذا ما انعكس على البنوك التي أصبحت صناديق لإيداع الأموال تغيب فيها الخدمات المقدمة للمستثمرين المحليين و الأجانب وبالتالي غياب دورها في تفعيل السوق المالي وتحقيق النتائج المرجوة.

الخاتمة:

إن الهدف الأساسي من تبني المعايير المحاسبة الدولية هو تسهيل إجراءات انتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر أو تكريس مظاهر العملة المالية. هذا خيار استراتيجي إجباري وليس اختياري خاصة بالنسبة لدول النامية التي ترى أن المعايير المحاسبة الدولية هي المخلص أو المنقذ لاقتصادها، لذا فإن أثر تطبيق المعايير سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لا يكون إلا من خلال السوق المالي، هذا ما جعلنا نتساءل: عن أهمية التوافق والتوحيد المحاسبي في إطار معايير المحاسبة الدولية وأثره على النمو الاقتصادي من خلال السوق المالي، و توصل المقال إلى النتائج التالية:

- ضرورة تبني المعايير المحاسبة للتفتح على الاقتصاد العالمي وتحقيق النمو الاقتصادي داخليا نظرا لفرص المتاحة نظرا لانتقال الأموال؛
- حققت ترسانة معايير المحاسبة الدولية IAS /IFRS انتشارا دوليا نظرا لتقدمها عدد كبير من الخيارات بالإضافة إلى التنظيم المحكم والصارم لمنظمة معايير المحاسبة الدولية والآلية إعداد المعايير الصريحة والمفتوحة للجمهور؛
- اختلاف الباحثين حول جدوى الاقتصادية من تبني معايير المحاسبة الدولية وأثر ذلك على النمو الاقتصادي ذلك بحسب طبيعة ونشاط السوق المالي للبلد؛
- في الدول المتقدمة حيث أن توفير معلومة مالية ذات جودة تخفض من حالة عدم التأكد وتحل مشكلة عدم التماثل المعلومة المالية لدى المستثمرين مما يشجعهم على القيام بالمبادلات والمعاملات، هذا ما يؤثر حتما على حجم ونشاط السوق المالي وتطوره ويحسن جودة المعلومة فيساهم في التوزيع الأمثل للمخاطر وبالتالي على تخصيص الأمثل للموارد النادرة، تخفيض تكلفة رؤوس الأموال، والتسهيل وتكريس قواعد الحوكمة مما يؤدي إلى تشجيع المستثمرين و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

- 1 نبيه عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم(1998): **المحاسبة الدولية: الإطار الفكري والواقع العملي**، الإصدار 15، إصدار جمعية السعودية للمحاسبة، ص: 03.
- 2 أمين السيد لطفي(2004): **المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسيات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص: 09.
- 3 أمين السيد لطفي(2008): **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، ص: 29.
- 4 David ALXANDER And Christopher NOBES(2010) , **Financial Accounting : An international Introduction**, Fourth Edition, Prentice Hall, p:80.
- 5 محمد مبروك أبو زيد(2005)، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ايتراك لطباعة و النشر والتوزيع، ص: 20.
- 6 عباس مهدي الشيرازي (1990): **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار سلاسل، الكويت، ص: 130.
- 7 AFNOR : Association Française de la Normalisation.
- 8 مداني بلغيث (2004): **أهمية إصلاح المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية – بالتطبيق على حالة الجزائر-**، مرجع سبق ذكره، ص: 66. نقلا عن:
- Collase B .9/ 1987 : « **la notion de la normalisation comptable In R.F.C** » , N182 ,PARIS ,P :131.
- ⁹ A. KADOURI , A . MIMECHE(2007) : **Cours de comptabilité financière selon les normes IAS /IFRS et Selon le SCF** ,ENAG , P :22 .
- ¹⁰ HALLER. A ET WALTON(1997): **Différences Nationales Et Harmonisation Comptable International**, VUIBERT Édition, PARIS, P :01.
- ¹¹ OCAM : L'ORGANISATION COMMUNE AFRICAINE ET MALAGACHE.
- ¹² Luez and Verrochia(2000) : « **the ecomomic conséquences of increase disclosure** »,journal of accounting research,38,91-124.
- ¹³ Waren BAILEY And Others(2005) : « **the ecomomic conséquences of increased disclosure : evidence from international cross listing** »,paper work , disponible sur le lien : <http://www.nccr-finrisk.uzh.ch/media/pdf/financeseminarzh/Salva.pdf>,ladate:12/11/2013.
- ¹⁴ نمر محمد الخطيب و صديقي فواد(2011): **"مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المالية والمحاسبية تجربة الجزائر"**، ملتقى العملي الدولي الأول حول:"الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، كلية علوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجلفة.
- ¹⁵ مداني بلغيث(2006): **"التوافق المحاسبي الدولي-المفهوم-المبررات-الأهداف"**، مجلة الباحث، 04-2006، ص: 115-121.
- ¹⁶ Claire WANG(2011) : « **Accounting Standards Harmonisation And Financial statement comparability : Evidence of Transnational information transfer** », paper work, disponible sur le lien : <http://www.kellogg.northwestern.edu/accounting/papers/wang.pdf>.
- ¹⁷ IASC : INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARD COMMITTEE.
- ¹⁸ Stéphan BRUN(2006): **LES NORMES COMPTABLE INTERNATIONALES** , GUALINO EDETEUR, PARIS, P :17 .

¹⁹ DELOITE IFRS Publications(2006) : **IFRS IN YOUR POKET 2005** , P : 7-9 .

²⁰ IFAC : INTERNATIONAL FEDERATION OF ACCOUNTING.

²¹ FEE: EUROPEAN ACCOUNTING FEDERATION.

²² CE : COMMISSION EUROPEENNE .

²³ IOSCO : INTERNATIONAL ORGANISATION OF SECURITIES COMMISSION .

²⁴ USSEC : UNITED STATE SECURITIES EXCHANGE COMMISSION .

²⁵ SIC : STANDING INTERPRETATIONS COMMITTEE

²⁶ SWP : STRATIGY WORKING PARITY .

²⁷ FMI : INTERNATIONAL MONETARY FUND ;

²⁸ IASB :INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS BOARD .

²⁹ IFIRIC : INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING COMMITTEE .

³⁰ IFRS : INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARD .

³¹ Pascal DEVALLE ET LES AUTRES (2007) : **Information financière EN IFRS**, LITEC , P :1 .

Revisè :

- Maillet BAUDRIER ET A LE MANTH(2007) : **NORMES COMPTABLES INTERNATIONALES**, BERTI, EDITION, P :16-17 .

- Eric DUCASSE ET LES AUTRE(2005) : **LES NORMES COMPTABLES INTERNATIONALES IAS/IFRS** :avec des exercices corrigés, DE BOECK, P :10 .

³² ISO : INTERNATIONAL STANDARD ORGANISATION .

³³ FICHER PDF DISPONIBLE SUR INTERNET .

³⁴ مداني بلغيث(2004): أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص:46. نقلا عن:

COLASSE B 9 /1987 : « **LA NOTION DE NORMALISATIONCOMPTABLE, IN R.F.C** », N 182 ,PARIS, P :42 .

³⁵ A .KADOURI , A. MIMECHE(2009) : OP .CIT,P :22 .

³⁶ DSOP : DRAFT STATEMENT PRICIPLES.

³⁷ Ahmed BELKAQUI(1988) : « **THE NEW ENVIRENMENT IN INTERNATIONAL ACCOUNTING : ISSUES AND PRACTICES** » , ORUORUN BOOKS WEST PORT, LONDON , P : 179- 180.

³⁸ ظاهر القشي، هيثم العبادي(2007): أثر تبني و تطبيق معايير المحاسبة الدولية على الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، متواجد على شبكة الانترنت.

³⁹ SAMUUELS .J.MET OLIYA JC(1982) : « **ACCOUNTING STANDARDS IN DEVELOPING COUNTRIES, INTERNATIONAL JOURNAL OF ACCOUNTING** »,18(1), 68-88 .

⁴⁰ Brown, Victor H(1990) : « **NORMES COMPTABLEA :LEURS ECONOMIQUES ET SOCIALES CONSEQUENCES** » ,comptabilité horizons,septembre1990, vol4,num 3 ,p :89,9 .

⁴¹ Elena PETROVA ELILILLY And SofiaBULGARIA(2012) : « *Relation Ship between cost equity capital and volutary corporate disclosures* », international journal of ecomonic journal of economics and finance,vol.4,N3,83-96 .

⁴² Freeland(2007) : « *Basel Comittee Guidance On Corporate Covernance For Banks, Paper presented to corporate Governance And Reform :Paving the way To Financial Stablity And Developement* » , a Conference organised by the egyptian banking Institute .

⁴³ Luo He ET les autres(2005) : « *Gouvernance Et Qualité de l'Information Financière* »,Article Généraux De Gestion, volume30,numèro3,p :1-13.

⁴⁴ محمد يوسف (2007): *محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر*، ورقة بحثية، بنك مصر، ص: 04.

⁴⁵ محمد مصطفى سليمان(2009): *دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والاداري-دراسة مقارنة-*، الدار الجامعية، الإسكندرية القاهرة، ص:20.

⁴⁵ موقع بورصة الجزائر: <http://www.sgbv.dz/>، تاريخ الإطلاع:2013/05/13.